رفض رفع الحصانة عن سعدون حماد في القضية المرفوعة من الوزير السابق هاني حسين

مجلس الأمة يقر «حماية المستهلك» وتعديلات بيت الزكاة في المداولة الأولى

مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

الغانم والعمير وعدد من النواب في لقطة على المنصة (تصوير: صالح محمد)

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

في جلسة هادئة اهتم فيها النواب بالموضوعات المدرجة على جدول الأعمال بعيدا عن تجاذبات السياسة، وافق مجلس الامة على قانون حماية المستهلك في المداولة الاولى بموافقة اجماع الحضور 44 عضوا.

ووفق لما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون كما ورد في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية فان هذا القانون يهدف الى تحديد القواعد العامة التي ترعى حماية المستهلك.

ويتكون الاقتراح بقانون من 37 مادة موزعة على تسعة فصول يضمن اولها مجموعة من التعاريف بينما يعنى الفصل الثاني بإنشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وطريقة عقد اجتماعاتها وبيان اختصاصاتها مع منح موظفيها صفة الضبطية القضائية.

وحدد الفصل الثالث الهدف من انشاء جمعيات حماية المستهلك فيما تضمن الفصل الرابع حماية حقوق المستهلك المختلفة.

وتطرق الفصل الخامس الى التزامات المزود المتعددة التي نص عليها القانون المقترح كما نص الفصل السادس على الاعلان عن السلع والخدمات.

اما العقوبات في حال مخالفة احد التزامات المزود فقد نص عليها الفصل السابع فيما تضمن الفصل الثامن احكاما عامة والسماح بحل المشكلات التي تنشأ عن تطبيق هذا القانون امام هيئات التحكيم.

ووافق المجلس على طلب اللجنة التشريعية والقانونية بسحب التقرير الخاص بقانون المحكمة الادارية لمزيد من الدراسة، كما وافق على سحب قانون حماية البيئة لمزيد من الدراسة أيضا.

وأقر المجلس الاقتراح بقانون تعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2008 بشأن انشاء بيت الزكاة بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الاولى.

واسفرت نتيجة التصويت في المداولة الاولى عن موافقة 40 عضوا ورفض عضو واحد من اجمالي الحضور وعددهم 41 عضوا.

انصاب تسبب في رفع الجلسة

- الزلزلة: يجب أن تكون مدة مجلس إدارة بيت الزكاة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
- الصالح: البنك المركزي غرّم البنوك 166 مليون دينار بسبب مخالفتهم، وهناك مثالب كثيرة في قانون صندوق الأسرة ويجب إعادة النظر فيه
- سيف العازمي: ما يحدث في أم الهيمان جريمة العصر ومطلوب إزالة المصانع المخالفة
- عبدالصمد: اللجنة المالية أقرت قانون حماية المستهلك بموافقة الحكومة
- العدساني: هناك 300 مصنع ينتهك البيئة في الكويت ووزير النفط بوقف المصانع المخالفة
- التميمي: البيئة في الكويت تنتهك بحراً وبراً وجواً والحكومة تتفرج
- الصالح: لا توجد رقابة حقيقية بالنسبة لموضوع الأسعار ويجب أن يطبق القانون بشكل صحيح
- دشتي: أي زيادة تقر للمواطن سيلتهمها التجار بسبب عدم تطبيق القانون بحزم

عبدالكريم الكندري متحدثا

صالح عاشور خلال الجلسة

وتصت المادة الاولى من القانون على ان «يكون لبيت الزكاة مجلس ادارة برئاسة وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية وبعضوية كل من وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر والامين العام للامانة العامة للاوقاف ومدير عام بيت الزكاة.

وافق مجلس الامة على تقرير لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الاميري بشأن الصيغة المقترحة للمشروع عن دوري الانعقاد الاول والثاني للفصل التشريعي الرابع عشر ورفعه الى صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

ورفض المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين رفع الحصانة النيابية عن العضو سعدون حماد العتيبي في قضية جنح صحافة، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة 9:30 بعدما رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

وانتقل المجلس الى بند الاسئلة.

علي الراشد: ما دام ان الوزيرين المعنيين غير موجودين احتفظ بدوري، حتى حضورهما.

سعدون حماد: وجهت سؤالا الى وزير الدفاع عن اكاديمية علي الصباح هناك تجاوزات صارخة من المناقصات، اقل اسعار هذه المناقصة 102 مليون وفيها تسع مخالفات، ورفضتها لجنة المناقصات، الترسية تتم وفقا لاسماء مقدمي المناقصة، لجنة المناقصات اكثر من مناقصة يتركون اقل اسعار، بمعنى ان النظر يكون دوما الى اسم الشركة، مثلا مستشفى الامراض السارية راحوا للسعر الاعلى، ولم يؤخذ السعر الاقل وهو 53 مليونا، مناقصات الديوان الاميري محكورة في 5 شركات معينة محكمة الفروانية 740 دينارا سعر المتر، بينما 63 مليونا في محكمة حولي لانها عن طريق المناقصات يجب فتح المناقصات لجميع الشركات وليس لاسماء معينة، مدير عام الجمارك لم يثبتوه وخلوه بالوكالة لانه ليس من العوائل المعروفة، وجعلوه مؤقت الى حين تجهيز واحد من العوائل، ويحتجون ان خدمته 35 عاما، هناك وكلاء خدمتهم نفس خدمته.

يوسف الزلزلة: مدير الجمارك من اسرة كريمة لها مكانتها.

الرئيس الغانم: والنعم بالجميع القديم والحالي.

محمد طنا: بدات ازالة امغرة وشكر وزير التجارة ووزير المالية وكل من له دور، واقول لوزير الاسكان الآن في الجهراء الشركة الكويتية للمعادن تحتل مساحة 2 كيلو متر مربع، وعطوها وزارة المالية ومؤجرة من الباطن جراج السيارات ليش ما ينشال، وزير الداخلية ووزير المالية ووزير الاسكان ووزير التجارة اعلنها الآن انهم مسؤولون امام اهل الكويت والجهراء ليس طوقة هبيطة وسيساءلون ان لم يزيلوا الجراج وعلى هؤلاء الوزراء ان يضعوا حدا لاهمال منطقة الجهراء.

حمود الحمدان: وجهت سؤالا الى وزير التربية بخصوص الدروس الخصوصية كان انشائيا ولكن لا يوجد تحرك جدي لمحاربة الظاهرة، الدروس اثرت تاثيرا سلبيا على ميزانية الكويت، ونطالب باعادة النظر في المناهج، لان المناهج الجديدة غير مستوعبة من الابناء، المناهج متخمة وكثيرة على الطلبة، والدروس الخصوصية اصبحت لزاما واجبا على ولي الامر، وعلى وزير الاعلام ان يخصص برامج لتوعية الطلبة وزيادة الوعي.

صفاء الهاشم: سالت وزير المالية عن صندوق الاسرة، المشاكل التي شفناها بعد التعديلات من القانون، ولكنها لم تطبق على البنك المركزي، 122 مليون دينار حولت الى البنوك للتناغم مع التعديلات، وهناك بنوك ترفض استيفاء المبالغ بالزيادة على نسبة 4 في المئة، موظفون في البنوك يقولون التعليمات مبهمة، المتقاعدون المتعثرون يعانون ولم ينظر لهم البنك المركزي والقسط اكثر من 60 في المئة من الراتب.

ماذا يبقى لهم، والسؤال كيف تقدم الشكوى للبنك المركزي وهو من يظلم المتعثرين وبالذات من تحولهم بتوقهم من تقليديهم الى اسلامية، من ذهب الى وزارة العدل ليوقع اقرارات عدم رفع قضايات اجراءاية غير قانونية.

خليل الصالح: انقل حادثة حقيقية عن البنوك، هناك من وضعوا له مركزا قانونيا ثم لم يتم تسوية موضوعه، وعندما ذهب الى البنك المركزي لا تحل مشكلته.

خليل عبدالله : سالت وزير البلدية عن فحص الاغذية وسالت عن آلية اخذ العينات التي ياخذها مفتش وينقلها في سيارته الخاصة دون اجراءات وقائية وان كان الجو حارا جدا وعندما تصل العينة الى المختبر تكون فاسدة، ويخلط الحابل بالنابل، والادوات التي تستخدم فيها مشكلة، انقل عينة صالحة واخرى صالحة في نفس «الكونتينر» وربما تؤثر على العينة السلمية، والوزير اما انه لا يدري ويكون تحت المساءلة، وعلى الوزير ان يتاكد من اي اجابة حتى لا يتم توريطه، هناك «خمال» متورط في الاغذية الفاسدة، رغم انهم يوكلون الناس اغذية فاسدة، وساعيد الكرة وبشكل آخر، واقدم اسئلة عن الاغذية.

الوزير علي العمير: مدير الجمارك شخصية مرموقة وهناك امور تتعلق بالخدمة المدنية بشان تعيينه، اما ما اثارته الهاشم حول وحدة الشكاوى فهي موجودة ما زاد عن 4 في المئة فوق سعر الخصم، ملاحظات الدكتور خليل عبدالله بخصوص الاغذية تامل ان تقوم هيئة الاغذية التخصصة في فحص العينات.

صفاء الهاشم: وحدة الشكاوى ترفض اخذ اي شكوى وتقول الى الناس روحوا اشتكوا بالبنك المركزي.

الوزير العمير: الشكاوى ابتداء تسجل في البنك، وعدد المتعاملين مئات الآلاف، واي مقترض يجب ان يذهب الى البنك، ومن لم يستلم منه يذهب الى البنك المركزي.

صالح عاشور: مشكلة حقيقية في البنك المركزي، لو ما فيه تهاون من المركزي لما تعاملت البنوك مع المقترضين. الآن المقترضين 17 الفا من اصل 300 الف ومنهم من ينطبق عليهم القانون، القانون لم يطبق مضمونه واللائحة تختلف عن اصل القانون، البنك المركزي عليه ان يوعز الى البنوك الالتزام بالقانون.

الوزير العمير: البنك المركزي يتعامل مع اربعة قوانين وان كان هناك اخطاء ولكن قيام البنك المركزي مسؤولياته كبيرة، وما زاد عن 4 في المئة ستبلغ وزير المالية في حال عودته من رحلة العلاج بالملاحظات.

صفاء الهاشم: ما ذكره الوزير العمير انا نبته وهو وجود اخطاء، هناك 267 حالة تم تسجيلها من مخالفات.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية بخصوص رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد.

سعدون حماد: وجهت اسئلة برلمانية الى وزير النفط السابق هاني حسين وصرحت آنذاك عن الفساد الاداري والتوسع مع التعامل مع الشركات الاسرائيلية.

ورد الوزير حسين آخر بوجود مع شركة اسرائيلية وهو في طريقهم الى الخارج.

المقرر عبدالكريم الكندري: انتهت اللجنة باجماع الحاضرين الى عدم رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد.

الحضور	37
موافقة	24
عدم موافقة	12
امتناع	1

عدم رفع الحصانة عن النائب سعودن حماد.

علي الراشد: طرحنا في جلسات سابقة البحث في مكتب المجلس بخصوص رفع الحصانة.

الرئيس الغانم: حول إلى هيئات الخبراء وسلموا مكتب المجلس مذكرة وستوزع على النواب.

وانتقل المجلس الى الرد على الخطاب الاميري.

المقرر يوسف الزلزلة: نتمنى ان يتم تثبيت التقرير بلا نقاش.

الوزير العمير: لسنا متمسكين بالمناقشة ولكن ما يتعلق بالجائزة التي سميت باسم عبدالرحمن السميط رحمه الله وليس باسم المغفور له الشيخ جابر الاحمد.

الرئيس الغانم: يرفع التقرير الى سمو الامير.

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشان انشاء بيت الزكاة بعد ان تقدم عن ما قبله في جدول الاعمال.

النائب د. يوسف الزلزلة «نظام»: بما ان القانون عبارة عن 3 مواد يرجى التصويت عليه مباشرة.

الرئيس الغانم: اولا يقرأ المقرر مواد القانون ويقدم نبذة عنهم وثم التصويت.

النائب صالح عاشور «نظام»: لا يخفى على الجميع دور بيت الزكاة والحكومة تدفع سنويا

المعتذرون

1 – صباح الخالد
2 – خالد الجراح
3 – محمد الخالد
4 – محمد العبدالله
5 – سلمان الحمود
6 – احمد المليفي
7 – مبارك الخرينج
8 – انس الصالح
9 – سعود الحريجي
10 – نبيل الفضل
11 – عادل الخرافي
12 – فيصل الدويسان

القويعان: الإمارات منعت طلبة كويتيين من دخول أراضيها

كشف النائب د. حسين القويعان ان «دولة الامارات منعت 7 طلبة كويتيين من دخول اراضيها لمتابعة دراستهم وارجعتهم من المطار لاسباب امنية على زعم المسؤولين هناك من دون ان تجري تحقيقات او ادلة او اثباتات تفيد بالاسباب الحقيقية للمنع.

وناشد القويعان سمو رئيس الوزراء التدخل لحل مشكلة هؤلاء الطلبة حتى يواصلوا تعليمهم وكذلك مطالبة وزير الخارجية بسرعة مخاطبة نظيره الاماراتي لحل هذه المشكلة والتي يجب ان لا يتم التغاضي عنها».